أركان المسؤولية الدولية:

حتى تقوم المسؤولية الدولية لابد من توافر أربعة أركان أساسية:

- ارتكاب فعل غير مشروع دولياً
- إسناد هذا الفعل إلى أحد أشخاص القانون الدولي
- الضرر
- العلاقة السببية بين الفعل غير المشروع والضرر

أولاً: الفعل غير المشروع

إذا صدر عن أحد أشخاص القانون الدولي فعل غير مشروع فإنه يتحمل المسؤولية الدولية عنه، وقد يتمثل الفعل غير المشروع في عمل أو امتناع عن عمل، وقد اختلف الفقهاء في تعريف الفعل غير المشروع، لكن يمكن تعريفه بأنه سلوك منسوب إلى أحد أشخاص القانون الدولي يشكل مخالفة لأحد التزاماته الدولية، فعدم المشروعية هو التناقض بين الفعل المرتكب، والسلوك الواجب اتخاذه وفقا لأحكام القانون الدولي، وبعبارة أخرى فإن الفعل غير المشروع هو مخالفة قاعدة من قواعد القانون الدولي أيا كان مصدرها.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن للدولة أن تتذرع بأحكام قانونها الداخلي للتنصل من المسؤولية الدولية، حيث ينظر إلى مدى مشروعية الفعل المرتكب وفقاً لأحكام القانون الدولي لا القانون الداخلي.

ثانياً: عنصر الإسناد

ويقصد به أن ينسب الفعل غير المشروع إلى أحد أشخاص القانون الدولي، فالدولة أو المنظمة الدولية شخص اعتباري يعبر عن تصرفاته أشخاص طبيعيون، وحتى يسند هذا الفعل إلى أشخاص القانون الدولي ينبغي أن يرتكبه الفرد بصفته الوظيفية، أي أثناء ممارسته لمهامه وبصفته الرسمية.

فالأصل أن الدولة لا تتحمل المسؤولية الدولية عن أفعال الأفراد العاديين الذين لا يعملون لحسابها أو باسمها، لكنها قد تتحمل المسؤولية الدولية إذا ثبت تقصيرها في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الإضرار بمصالح دول أخرى، أو إذا امتنعت عن جبر الضرر الواقع، فتتحمل الدولة في هذه الحالة مسؤولية دولية غير مباشرة عن أفعال الأفراد العاديين.

ثالثاً: الضرر

الضرر هو المساس بحق أو مصلحة يعترف بها القانون الدولي لأحد أشخاصه، أو هو الخسارة التي تلحق شخصا من أشخاص القانون الدولي نتيجة لعمل غير مشروع دولياً وحتى تقوم المسؤولية الدولية يشترط أن يكون الضرر محققاً وليس احتمالياً.

أنواع الضرر:

الضرر المادي: هو المساس بحق شخص دولي أو رعاياه، ويكون له أثر مادي ملموس كتدمير سفينة أو غيرها من الممتلكات، أو الاعتداء على أجنبي.

الضرر المعنوي: هو المساس بشرف أو اعتبار أحد أشخاص القانون الدولي أو رعاياه.

رابعاً: العلاقة السببية

يقصد بالعلاقة السببية أن ينتج الضرر مباشرة عن العمل غير المشروع، وفي بعض الحالات قد تحصل أضرار غير مباشرة كنتيجة بعيدة لاحقة للعمل غير المشروع، فهنا لا يمكن القول بقيام العلاقة السببية ولا يعتد القانون الدولي بهذه الأضرار، على عكس الأضرار المباشرة والفورية.